سببا البناء بكونه عارضا وكان يكون علامة اعرابه تنوينه في بعض
المواضع وفي عدمه لدليل على عدم البناء وان فتحته اعرابية وان عدم
التنوين انما كان من اجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب النصب والانصراف
كقوله تعالى نجيناهم بسحر نعمة من عندنا الآية وذهب في التسهيل الى انه
معرب وانما حذف تنوينه لنية الاضافة وذهب الشلوبين الصغير الى
انه معرب وانما حذف تنوينه لنية ال وعلى هذين القولين فهو من قبيل
المنصرف والصحيح ما ذهب اليه الجمهور **تنبيه** نظير سحر في
امتناعه من الصرف امس عند بني تميم فان منهم من يعربه في الرفع
غير منصرف ويبنيه على الكسر في النصب والجر ومنهم من يعربه اعراب
ما لا ينصرف في الاحوال الثلاثة خلافا لمن انكر ذلك وغير بني تميم
يبنونه على الكسر وحكى ابن ابي الربيع ان بني تميم يعربونه اعراب
ما لا ينصرف الا في رفع او جر بمذ او منذ فقط وزعم الزجاج ان من العرب
من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز لقد رايت عجبا مذ امسا
قال في شرح التسهيل ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع
ولان سيبويه استشهد بالرجز على ان الفتح في امسا فتحة اعراب وابو
القاسم لم ياخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب اليه
واستغنى ان لا يعول عليه ثم واجاز الخليل في لقيته امس ان يكون التقدير
بالامس فحذف الباء وال فتكون الكسرة كسرة اعراب قال في شرح
الكافية ولا خلاف في اعراب امس اذا اضيف او لقيته معه بالالف
واللام او نكر او صغر او كسر اهـ **وابن على الكسر فعال علما مؤنثا**
اي مطلقا في لغة الحجاز يبنى لشبهه بنزال وزنا وتعريفا وتانيثا
وعدلا وقيل لتضمنه معنى هاء التانيث قاله الربعي وقيل لتوالي العلل
وليس بعد منع الصرف الا البناء قاله المبرد ولا اكره المشهور تقول
هذه حذام ووبار ورايت حذام ووبار ومررت بحذام ووبار ومنه قوله
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام **وهو نظير جشما**

اعمـ

ويعربون عند تميم اي ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة وهذا
راي سيبويه وهو الموافق على ما لا ينصرف وقال المبرد للعلمية والتانيث المعنوي
كزينب وهذا ابعد لمسيس في النحو راه فاما نحو وبار وظفار وسفار فاكثرهم
يبنيه على الكسر كاهل الحجاز لان لغتهم الامالة فاذا كسروا توصلوا
اليها ولو منعوه الصرف لما امتنعت وقد جمع الاعشى بين اللغتين في قوله
ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار **تنبيه** افهم
قوله مؤنثا ان حذام ونحوه لو سمي به مذكر لم يبن وهو كذلك بل يكون
معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كعناق ويجوز صرفه لانه
انما يكون مؤنثا اذا اريد به ما عدل عنه فلما زال العدل زال التانيث بزواله
الثاني فعال يكون معدولا وغير معدول فالمعدول اما علم مؤنث كحذام
وتقدم حكمه واما امر نحو نزال واما مصدر نحو حماد واما حال نحو والخيل تعدو
في الصعيد بداد واما صفة جارية مجرى الاعلام نحو حلاق للمنية واما صفة
ملازمة للنداء نحو يا فساق وسمي بعضها من كل بعض كعناق وقد يجعل كصباح
وان سمي به مؤنث فهو كحذام ولا يجوز البناء خلافا لمن يقول شذاذ وغير
المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا نحو ذهاب وصفة نحو جواد وجنسا
نحو سحاب ولو سمي بشيء من هذه مذكر انصرف قولا واحدا وما كان مؤنثا
كعناق ولم **واصرف ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا** وذلك الانواع السبعة
المتاخرة وهي ما امتنع للعلمية والتركيب او الالف والنون الزائدتين او
التانيث بغير الالف او العجمة او وزن الفعل او الالف لالحاق او العدل تقول
رب معدي كرب وعمران وفاطمة وزينب وابراهيم واحمد وارطى وعمر لقيتهم
لذهاب احد السببين وهو العلمية واما الخمسة المتقدمة وهي ما امتنع
لالف التانيث او للوصف والزيادتين او للوصف ووزن الفعل او للوصف
والعدل او للجمع المشبه مفاعل او مفاعيل فانها تنصرف نكرة فلو سمي
بشيء منها لم ينصرف ايضا اما ما فيه الف التانيث فلانها كافية في منع
الصرف وذلك من قال في حوا امتنع للتانيث والعلمية واما ما فيه الوصف

وفعال خمسة انواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث ... الخ

Copyright © King Saud University